

خمسون درساً في الاقتصاد الاسلامي

المباحة - ومن ذلك: أ - السيطرة على التضخم بشتى السبل الممكنة. ب - توجيه الصناعة، والزراعة، والتجارة الوجهة المناسبة للخطة الاقتصادية التي يراها أصلح. ج - دفع رؤوس الأموال الفردية إلى السوق الاقتصادية عبر إيجاب ذلك إذا رأى المصلحة. د - تقليل سيطرة أي من القطاعين العام والخاص - أو رفعها وفق المصلحة - على أي قطاع من القطاعات الاقتصادية وغير ذلك. 3- وجود باب الأحكام الثانوية التي تقوم على أساس قواعد تتقدم على الأحكام الأصلية للإسلام عند التعارض محققة الأهداف الإسلامية من اليسر والمصالح. وهذه الأحكام تؤدي إليها قواعد مثل: قاعدة لا ضرر، وقاعدة لا حرج. وجود هذا الضرر - المنهي عنه ومساحته وكونه مباشراً أو غير مباشر - بحث مفصلة لا مجال لها هنا. 4- قدرة الدولة على إلزام الأفراد بالعمل بواجباتهم الإسلامية وهي تتيح لها متابعة الانسجام الفردي مع الأهداف الكبرى. ثالثاً: الإمكانيات المادية (المالية) وسنستعرض في الدرس التالي أهم هذه الإمكانيات مشيرين إلى أن هناك الكثير من الأبواب التي فتحها الإسلام للأفراد ليقوموا بشكل مباشر بالعمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية.